

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### اختتام اعترافيه المحقق الخوئي تجاه أستاذ

و حيث قد تبنى المحقق النائيني استحالة اتخاذ «القصد الجامع» ضمن الأمر الأول، فقد التجأ لتبريره إلى الأمر الثاني، بينما قد حاججه المحقق الخوئي بعدة إجابات - ضمن الجلسة الماضية - ولكن قد أجبنا على مُحاججته تماماً، إلا أن السيد قد ذيل كلامه باستشكال آخر قائلاً:

«و أَمَّا مَا أَفَادَهُ (المحقق النائيني قدس سرّه) من أَنَّ الإِرَادَةَ التَّشْرِيعِيَّةَ تَتَعَلَّقُ بِمَا يَوْجِدُهُ الْعَبْدُ (أَيْ تَنَصَّبُ عَلَى صَنْبَعِ الْمَكْلَفِ) وَ تَتَعَلَّقُ بِهِ (الْعَمَلُ) إِرَادَتُهُ (الْعَبْدُ) التَّكَوينِيَّةُ، فَيُرِدُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا مِنْ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلِّإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ فِي مَقَابِلِ إِرَادَةِ التَّكَوينِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنِ الِإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ: الْأَمْرُ الصَّادِرُ مِنِ الْمَوْلَى الْمُتَعَلِّقُ بِفَعْلِ الْمَكْلَفِ (فَسَتَّحَ الْإِرَادَتَيْنَ مَعًا) وَ لَكِنَّ عَلَى هَذَا الْفَرْضِ (بِأَنَّ الْمَتَعَلِّقَ وَ الْغَرْضُ مُوَحَّدٌ) فَالِإِرَادَةُ التَّشْرِيعِيَّةُ فِي الْمَقَامِ وَاحِدَةٌ دُونَ إِرَادَةِ التَّكَوينِيَّةِ، وَ ذَلِكَ لِأَنَّ وَحْدَةَ الإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَ تَعْدِدُهَا تَتَبَعُ وَحْدَةَ الْغَرْضِ وَ تَعْدِدُهُ وَ حِيثُ إِنَّ الْغَرْضَ فِي الْمَقَامِ وَاحِدٌ قَائِمٌ بِالْمَجْمُوعِ الْمَرْكَبِ مِنْهُمَا (الْقَصْدُ مَعِ ذَاتِ الْفَعْلِ) لِفَرْضِ كُونِ الْوَاجِبِ ارْتِبَاطِيًّا، فَبِطَبِيعَةِ الْحَالِ إِرَادَةُ التَّشْرِيعِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ أَيْضًا وَاحِدَةٌ، وَ قَدْ تَحَصَّلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَخْذِ الْجَامِعِ بَيْنِ جُمِيعِ الدَّوَاعِيِّ الْقَرِيبَةِ فِي مَتَعَلِّقِ الْأَمْرِ وَ إِنْ قَلَّنَا بِاستحالةِ أَخْذِ خَصْوصِ الْقَصْدِ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَخْذِ بَقِيَّةِ الدَّوَاعِيِّ الْقَرِيبَةِ فِيهِ.» [1]

فِي الْتَّالِي إِنَّ المحقق الخوئي ضمن استشكاله المسبق، قد أظهر لنا مَرَادَيْنِ: «الْدَّاعِيُّ التَّفَسِّانِيُّ وَ الْفَعْلُ الْخَارِجِيُّ» فَشَكَّلَ لَهُمَا إِرَادَتَيْنِ، إِذْ تَكَاثُرَتِ الْإِرَادَاتُ التَّشْرِيعِيَّةُ مُنْبِثَةً عَنْ ازْدِيادِ الْمَرَادِ وَ الْأَغْرَاضِ الشَّرِيعِيَّةِ، فَرَغَمَ تَعْدِدُ الْأَفْاعِيلِ وَ الْأَجْزَاءِ وَ لَكِنَّ لَوْ انْفَرَدَ الْمَرَادُ لَانْفَرَدَتِ إِرَادَتُهُ أَيْضًا، فَعَلَى ضَوْئِهِ، قَدْ عَلَّ المحقق الخوئي هذه النَّقْطَةَ قَائِلًا:

«وَ ذَلِكَ لِأَنَّ وَحْدَةَ الإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَ تَعْدِدُهَا تَتَبَعُ وَحْدَةَ الْغَرْضِ وَ تَعْدِدُهُ وَ حِيثُ إِنَّ الْغَرْضَ فِي الْمَقَامِ وَاحِدٌ قَائِمٌ بِالْمَجْمُوعِ الْمَرْكَبِ مِنْهُمَا (الْقَصْدُ مَعِ ذَاتِ الْفَعْلِ) لِفَرْضِ كُونِ الْوَاجِبِ ارْتِبَاطِيًّا، فَبِطَبِيعَةِ الْحَالِ إِرَادَةُ التَّشْرِيعِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ أَيْضًا وَاحِدَةٌ.»

و قد أحسنَ المحقق الخوئي حينما استنكرَ عمليَّةً «تَشْقِيقَ الإِرَادَةِ إِلَى التَّشْرِيعِيَّةِ وَ إِلَى التَّكَوينِيَّةِ» - كما هو الصَّائب - و ذلك وفقاً للمحقق الاصفهاني الذي يُعَدُّ أَوَّلَ الْمُعْتَدِلِينَ «بِانْدِمَاجِ الإِرَادَتَيْنِ» فإنَّ حقيقةَ الإِرَادَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ هو «جَعْلُ الْمَوْلَى أَمْرًا لِيَمْتَثِلَ الْمَكْلَفَ» فِي الْتَّالِي سَتَّمَتَازُ عَنِ الإِرَادَةِ التَّكَوينِيَّةِ الْمَتَأْصِلَةِ تَامًا.

و لكن نلاحظ عليه:

· أَوْلًا: إِنَّه قد خَرَجَ عَنْ مَسْرَحِ بِيَانَاتِ الْمَحْقُقِ النَّائِيِّنِيِّ فَإِنَّ الْمَحْقُقَ قد رَكَّزَ عَلَى «استحالةِ اتِّخَادِ الْقَصْدِ الْجَامِعِ ضَمِّنِ الْمَتَعَلِّقِ» مُعِلِّلًا بِأَنَّ الدَّوَاعِيَ تَعْدُ عَلَةً سَابِقَةً عَلَى الإِرَادَةِ - أَيْ فِي سَلْسَلَةِ الْعُلُلِ - فَلَوْ تَعَلَّقَ بِهَا الْأَمْرُ لَا سَتَّبَعُ تَوْقِفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ - جَزْئِهِ -

أو لاستدعي تأخّر المتقدّم - الداعي - و تقدّم المتأخّر - الأمر - فبالتألّي لم يُركِّز المحقّق النّائيني على «مبحث الإرادة» أساساً و لهذا بإمكاننا أن نستبدل كلمة «الإرادة» بجعل المولى و خطابه، فعلى أيّة حالّة لا يُسقِّي الداعي خطابَ المولى و جعله أبداً و إلا لاستدرار الأمر مع قصده - حتّى الجامع بين القصود - إذن لا يرتبط النقاش حول هوية «الإرادة و تشكّيقها» كما زعمه المحقّق الخوئي بل بؤرة الحوار حول الدور فحسب.

· ثانياً: لو سلّمنا مقالة المحقّق الخوئي - بأنّ تكّثر المراد أو انفراده سيخالقان إرادات تشرعيّة متّكاثرة أو منفردة - إلا أنها لم تُخلّصه من إشكال الدور للمحقّق النّائيني - بأنه يُستحيل تقييد الأمر و الخطاب بالداعي -.

## لُبّ الْبَابِ فِي هَذَا الْبَابِ

إذن فالنّاتج أنّ مأساة «اتّخاذ القصد ضمن الأمر» [2] إما:

1. تَسْبِبُ بِمَعْضِلَةِ «دَاعِيَّةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ» وَهِيَ الَّتِي قَدْ أَوْفَتَ مَسَارَ الْمَحْقُقِ الْأَخْوَنْدَ فَخَضَعَ لِلْدُورِ.

2. وَإِمَّا سُتُّنْجِبُ عَوِيْصَةَ «تَقْدِمُ الْمَتَّخِرُ وَتَأْخُرُ الْمَتَقدِّمُ» وَهِيَ الَّتِي قَدْ صَدَّتْ سَبِيلَ الْمَحْقُقِ النَّائِيْنِيِّ فَأَقَرَّ بِالْاسْتِحَالَةِ.

ولكنَّ نَسْتَأْصِلُ هَذِهِ الْمَأْسَةِ وَنَجِيبُهَا بِأَنَّهُمْ قَدْ خَلَطُوا بَيْنَ الدَّاعِيِ النَّابِعِ عَنِ الْمَوْلَى، فَلُو لَاحَظَنَا «دَاعِيَ الْمَكَلْفِ» وَاعْتَبَرَنَا فِي الْمُتَّعَلِّقِ لَحَقَّتْ مَقَالَةُ الْمَحْقُقِ النَّائِيْنِيِّ وَتَمَّتِ الْاسْتِحَالَةُ، بَيْنَمَا الْحَقُّ أَنَّ الْمَلْحُوظُ هُوَ «دَاعِيَ الْمَوْلَى» فَإِنَّهُ قَدْ لَاحَظَ الدَّاعِيَ ضَمِّنَ مَرْحَلَةِ التَّصُورِ فَأَنْشَأَ أَمْرًا مَرْكَبًا - لَا دَاعِيَ الَّذِي فِي سَلْسَلَةِ عَلَلِ الإِرَادَةِ الْمَكَلْفِ - فَلَا يَحْدُثُ أَيُّ دُورٍ أَسَاسًا، إِذْ حِينَمَا اسْتَقَرَ دَاعِيَ الْمَكَلْفِ فِي جَوْفِهِ فَسَتَّوْلَدَ إِرَادَتُهُ التَّكَوِينِيَّةَ عَلَى التَّنْفِيذِ.

وَلَكِنَّ «هَذَا الدَّاعِي» بِالْتَّحْدِيدِ قَدْ نَبَعَ مِنْ أَسْبَابِ أُخْرَى، كَالْتَّمُوذَجِ التَّالِيِّ: «بِأَنَّهُ يُصْلِي بِدَاعِيِ الْقُرْبَةِ لِمَ يُحرِّكَ الْمَكَلْفَ نَحْوَ الْامْتِثَالِ بِلَقَدْ ابْنَعَثَ الْمَكَلْفَ نَتْيَجَةَ أَسْبَابِ خَارِجِيَّةِ أُخْرَى، إِذْنَ فَدَاعِيَ الْمَكَلْفَ حِينَ الْامْتِثَالِ يَمْتَازُ تَمَامًا عَنِ دَاعِيِ الْمَوْلَى حِينَ الإِشَاءِ.

فَنَظَرًا لِاعْتِرَاضِنَا، سَتَّنْجِلَيْ أَيْضًا زَلَّةً مَقَالَةَ الْمَحْقُقِ النَّائِيْنِيِّ التَّالِيَّةَ قَائِلًا:

«وَالْحَالِ: أَنَّ الدَّاعِيَ أَنَّمَا يَكُونُ عَلَّةً لِلْإِرَادَةِ، فَلَا يَعْقُلُ أَنْ تَكُونَ مَعْلُولَةً لِلْإِرَادَةِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الدَّوْاعِي مَتَّعِلِّقًا لِإِرَادَةِ الْفَاعِلِ فَلَا يَمْكُنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا إِرَادَةُ الْأَمْرِ عِنْدَ إِرَادَتِهِ لِلْفَعْلِ، لَمَّا بَيَّنَاهُ مَرَارًا مِنَ الْمَلَازِمَ بَيْنَ إِرَادَةِ الْفَاعِلِ وَإِرَادَةِ الْأَمْرِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ كَلَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِرَادَةُ الْأَمْرِ وَكَلَّمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِرَادَةُ الْفَاعِلِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِرَادَةُ الْأَمْرِ، لِأَنَّ إِرَادَةَ الْأَمْرِ أَنَّمَا تَكُونُ مُحَرَّكَةً لِلْإِرَادَةِ الْفَاعِلِ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَتَعَلَّقَ إِرَادَةُ الْأَمْرِ بِمَا يَمْكُنُ تَعَلُّقَ إِرَادَةِ الْفَاعِلِ بِهِ، وَ الدَّوْاعِي لَا يَمْكُنُ تَعَلُّقَ إِرَادَةِ الْفَاعِلِ بِهَا عِنْدَ إِرَادَتِهِ لِلْفَعْلِ، لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي سَلْسَلَةِ عَلَلِ الإِرَادَةِ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهَا إِرَادَةُ الْأَمْرِ عِنْدَ إِرَادَتِهِ لِلْفَعْلِ مِنَ الْعَبْدِ.» [3]

بَيْنَمَا:

1. أَوَّلًا: إِنَّ الإِرَادَةَ فَارِدَةٌ مُنْفِرِّدَةٌ وَهِيَ الإِرَادَةُ التَّكَوِينِيَّةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْمَكَلْفِ الْفَاعِلِ فَحَسْبٌ وَأَمَّا إِرَادَةُ الْمَوْلَى الْأَمْرِ التَّشْرِيعِيَّةِ فَلَا تُجَدِّنَا نَفْعًا بِلَ سَيْكَفِينَا تَصَوُّرُ إِرَادَةِ الْمَوْلَى لِهَا الْعَمَلُ - وَلَيْسَ أَكْثَرَ -.

2. ثانياً: من قال بأن الداعي يُعد علة الامثال؟ بل الجزء الأخير من علة الامثال هو «أمر المولى المولوي» - وفقاً للمشهور و مضاداً لمدرسة القميين - بحيث سيريد امثال أمر الصلاة مع جزئياتها تماماً - كالقصد الجامع أو المحبوبية أو.... فكيف صار «الداعي» علة أبعاث المكلف نحو الامثال؟

فجذور هذه الأبحاث، سُعِّيَّدنا إلى نزاعات «مدرسة القميين مع النجفيين».[4]

## الصفحة التالية والرّاقبة من أبحاث التّعبّدية والتّوصّلية

حتى الان قد أنهينا المقام الأول من هذه البحوث المتميزة حيث تلخصها بإيجاز أن كافة الأوجه المزعومة لاستحالة «اتخاذ القصد ضمن المتعلق» مهزوزة و مرفوضة تماماً، ثم على افتراض استحالة الأمر قد عالجنا استحالة «الأمر الثاني» أيضاً، ثم صحّحنا «القصد الجامع» أيضاً وبالتالي سُيُّنا لحسن ذاته أو لمصلحته أو لامثال أمره أو لجامع هذه النّوایا أو....

و ها نحن الان سنتغطّرس في المقام الثاني كي ندرس «الأصل اللغوي» لدى منصة الشّك في تعبّدية عمل أو توصّلية.

فرغم أن الشّيخ الأعظم قد سجّل استحالة اتخاذ القصد ضمن المتعلق - وفقاً للكفاية - إلا أنه قد استمسك بأصالة الإطلاق لتسجيل التّوصّلية أيضاً [5] ولكن المحقق النّائيني قد علق عليه قائلاً: بأنّ أصالة الإطلاق تتأتّى لو اعتبرنا نسبة الإطلاق و التّقييد «بلون التّضاد» بحيث لو استحال أحد الطرفين - التّقييد - لترسّخ الطرف الآخر - الإطلاق - تلفائياً، بينما الحقيقة أنّ نسبتهما «بلون الملكة و عدمها» بحيث حينما انعدّمت أهلية «تقييد الأمر بالقصد» فستنعدّم أهلية المولى للإطلاق أيضاً، وأمامّ أبصاركم نصّ بيانات المحقق النّائيني قائلاً:

«الأمر الثالث: و هو انه لا أصل في المسألة يعني أحد طرفيها، فلا أصالة التّوصّلية تجري في المقام و لا أصالة التّعبّدية فيما لم يحرز توصّلية و تعبّدية. اما جريان أصالة التّوصّلية، فلا نعقل لها معنى سوى دعوى: ان إطلاق الأمر يقتضي التّوصّلية، و حيث قد عرفت امتناع التّقييد فلا معنى لدعوى إطلاق الأمر، فان امتناع التّقييد يستلزم امتناع الإطلاق، بناء على ما هو الحق: من ان التّقابل بين الإطلاق و التّقييد تقابل العدم و الملكة، كما هو طريقة سلطان المحققين و من تأخر عنه.

و عليه يبنتى عدم استلزم التّقييد للمجازيّة. و السّر في ذلك: هو ان الإطلاق انما يستفاد من مقدمات الحكم، و ليس نفس اللفظ متکفلاً له، كما هو مقالة من يقول: بأن التّقابل بينهما تقابل التّضاد، و عليه يبنتى كون التّقييد مجازاً. و من مقدمات الحكم عدم بيان القيد مع انه كان يصدق البيان، و من المعلوم: ان هذه المقدمة انما تصح فيما إذا أمكن بيان القيد حتى يستكشف من عدم بيانه عدم اعتباره، لا فيما إذا لم يمكن كما فيما نحن فيه، فإن عدم بيان ذلك انما يكون لعدم إمكانه لا لعدم اعتباره كما هو واضح. بل لو قلنا: ان التّقابل بين الإطلاق و التّقييد هو التّضاد - كما هو مسلك من تقدّم على سلطان المحققين - كان الأمر كذلك، فإن الإطلاق يكون ح عبارة عن الإرسال و التّساوي في الخصوصيات، و هذا انما يكون إذا أمكن التّقييد بخصوصية خاصة، و إلا فلا يمكن الإرسال كما هو واضح.

و بالجملة: بعد امتناع التّقييد بقصد الأمر و غير ذلك من الدّواعي لا يمكن القول بأصالة التّوصّلية اعتماداً على الإطلاق، إذ لا إطلاق في البين يمكن التّمسك به. و العجب من الشّيخ قده، فإنه مع تسليمه كون امتناع التّقييد يوجب امتناع الإطلاق، و لكن مع ذلك يقول في المقام: ان ظاهر الأمر يقتضي التّوصّلية، و لم يظهر لنا المراد من الظهور، إذ لا نعقل للظهور معنى سوى الإطلاق، و المفروض أنه هو بنفسه قد أنكر الإطلاق، فراجع عبارة التّقرير في هذا المقام، فإنّها ربّما لا تخلو عن توهم التّناقض.

و على كلّ حال، لا موقع لأصالة التّوصيلية، كما انه لا موقع لأصالة التّعبديّة، كما ربّما يظهر من بعض الكلمات، نظراً إلى انّ الأمر انما يكون محرّكاً لإرادة العبد نحو الفعل، و لا معنى لمحركية الأمر سوى كون الحركة عنه، إذ لو لا ذلك لما كان هو المحرّك بل كان المحرّك هو الدّاعي الآخر.» [6]

- 
- [1] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 182 قم - ایران: انصاريان.
- [2] و قد علّق الأستاذ الجليل هنا قائلاً: بأنّ هؤلاء الأعلام يستهدون مطلق القصود: المحبوبية أو الحُس أو الامثال أو المصلحة أو جامعها أو... .
- [3] نایینی محمدحسین. فوائد الأصول (النّائینی). 1. Vol. 152 قم - ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [4] حيث قد استشكل الأستاذ المجلّ على مدرسة القيميين مسبقاً قائلاً: لقد التجأ المحقق البروجردي إلى داعوية الملّات القلبية بلا داعوية للأمر البحث - وفقاً المشهور - معتقداً بأنّ الأمر لا يستغفّر المكلّف نحو الامثال بل أمر المولى سيُصنّع صغرى «موضوع الطّاعة» الخارجیة فحسب، بينما نناقشه بأنّ الملّات القلبية رغم تواجدها في جوف القلب و لكنّا تحدث حول واقعه عرفيّة في مسألة «الانبعاث» و قد سجّلنا مسبقاً بأنّ أسلوب تقين الشّارع يُضاهي أسلوب تقين العقائد بالضّبط، و لهذا قد شاهدناهم ينبعثون ببركة نفس «الأمر» بالتحديد حيث يَعتبرونه هو الدّاعي و المهيّج لا الملّات القلبية، نظير قاعدة «تکلیف الکفار بالفروع» فإنّ الأمر الشرعيّ هو باعثهم لا الاعتقادات و الملّات القلبية، فرغم أنّ الكفر يُعدّ حاجباً عن الصّحة إلا أنّهم مدّعوون و مخاطبون من قبل المولى أيضاً و بضرس قاطع - كما قد استوفينا في محله - .
- و الانتقاد التالي هو أنّ المحقق البروجردي قد خلط ما بين الدّواعي النّابعة من المكلّف - و هي الملّات الخمس - فتُعدّ تکوینیة تماماً و بين الدّواعي النّاتجة عن المولى - و هي الأوامر - فتُعدّ تشریعیة تماماً، بينما قد حَقّت هنا مقالة المشهور بأنّ الأمر الشرعيّ هو الذي يُرسّله نحو الامثال - سیان التّعبديّات و التّوصيلیات - و يتسبّب بفعالية التّکلیف أو تحقق اقتضائه - على الأقلّ - لا الملّات القلبية بمفردها لأنّها تَخُصّ أحوال المكلّف و معتقداته الباطنية فحسب بلا إبعاث أساساً.
- [5] ذكر الشیخ قدس سره في التقریرات حسب ما نقل عنه المحقق المقرر: «و يظهر من جماعة أخرى ان الأمر ظاهر في التّوصیلیة و لعله الأقرب». ثم قال بعد سطور: «و احتج بعض موافقينا على التّوصیلیة بان إطلاق الأمر قاض بالتّوصیلیة...» و ردّه: بان «الاستناد إلى إطلاق الأمر في مثل هذا التّقييد فاسد، إذ القيد مما لا يتحقق إلا بعد الأمر. توضیحه: ان الإطلاق انما ينھض دليلاً فيما إذا كان القيد مما يصح ان يكون قيداً له، كما إذا قيل: أكرم إنساناً، أو أعترق رقبة، فإنه يصح ان يكون المطلق في المثالين مقيداً بالايام و الكفر و السواد و البياض و نحوها من أنواع القيود التي لا مدخل في الأمر فيها، و اما إذا كان القيد من القيود التي لا يتحقق إلا بعد اعتبار الأمر في المطلق، فلا يصح الاستناد إلى إطلاق اللّفظ في دفع الشك في مثل التّقييد المذكور، و ما نحن فيه من قبيل الثاني...» ثم أفاد في آخر البحث: «فالحق الحقيق بالتصديق هو ان ظاهر الأمر يقتضي التّوصیلیة، إذ ليس المستفاد من الأمر الا تعلق الطلب الذي هو مدلول الهيئة لل فعل على ما هو مدلول المادة، و بعد إيجاد المكلّف نفس الفعل في الخارج، فلا مناص من سقوط الطلب لامتناع تحصيل الحاصل». راجع مطارات الأنّظار - ص ٥٩-٥٨.
- [6] فوائد الأصول (النّائینی). 1. Vol. 155-156. قم - ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.